

لقد بقي مجال الفعل الرئيسي للمؤسسات السياسية والاجتماعية الفلسطينية هو الضفة الغربية وقطاع غزة ، وفعلا استمر عمل هذه الهيئات والاجهزة المختلفة لفترة وجيزة قبل نهاية الحرب ، الا ان الاطماع الهاشمية في اللاحق والضم برزت منذ بداية دخول القوات العسكرية الاردنية للاراضي الفلسطينية ، وبدأت تظهر مساعيها الجادة لتصفية كافة المؤسسات المعبرة عن شخصية الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية ، فلم يخف عبد الله نواياه العدائية تجاه قيادة الشعب الفلسطيني آنذاك ، فأعلن في منتصف ايار ١٩٤٨ ان الهيئة العربية العليا لم تعد تمثل عرب فلسطين .

ورغم ان جزءا بسيطا من الاراضي الفلسطينية (منطقة القدس - اريحا) كانت تحت سيطرة الجيش الاردني بعد نشوب القتال . الا انه سرعان ما بدأت اشكال المضايقة ثم التصفية للمؤسسات الخاصة بالشعب الفلسطيني ، لقد عين الملك في ١٩/٥/١٩٤٨ حاكما عسكريا عاما على المناطق التي تحت اشرف القوات الاردنية ، واعلن الاخير عن خضوع المناطق لقانون الدفاع عن شرق الاردن لعام ١٩٣٥ والانظمة الصادرة بمقتضاه ، الامر الذي يعني وقف مفعول القوانين الضامنة لحقوق المواطنين المدنية ، وبين ٦ و ٢٥ نيسان ١٩٤٩ كانت المناطق الفلسطينية الواقعة تحت سيطرة الجيش العراقي قد انتقلت الى يد الجيش الاردني ، كما انسحبت القوات المصرية وسلمت المناطق الواقعة تحت سيطرتها الى القوات الاردنية في اواخر نيسان ١٩٤٩ .

وفي غضون ذلك كانت اجراءات التعقب والمطاردة بحق المنظمات الوطنية السياسية والعسكرية تجري على قدم وساق . ففي ٢٨/٩/١٩٤٨ اصدر الفريق غلوب ، قائد الجيش الاردني ، الى ضباطه امرا بمصادرة اسلحة الجهاد المقدس ، وفي مطلع تشرين الاول ١٩٤٨ كانت القوات الاردنية تتلقى الاوامر باخضاع الجهاد المقدس لادارتها ، وكان هذا يترافق مع تصاعد الموقف العدائي الهاشمي من قيادة الشعب الفلسطيني ، التي كانت قد اعلنت عن قيام حكومة عموم فلسطين . ففي ٢٢/٩/١٩٤٨ كان الملك عبد الله يبلغ امين عام الجامعة العربية عدم استعداده لادخال يد ثانية في مسؤوليات الضفة الغربية التي كانت تحت مسؤوليات حكومته العسكرية (٩) .

ولقد ذهبت الحكومة الاردنية ابعد من ذلك ، اذ انها دعت لعقد مؤتمر عمان في ١/١٠/١٩٤٨ ، اي في الوقت نفسه الذي انعقد مؤتمر غزة لاعطاء الثقة بحكومة عموم فلسطين ، وذلك لنزع ثقة المؤتمر (اي مؤتمر عمان) بالهيئة العربية العليا ، ولاعطاء الملك عبد الله تفويضا مطلقا بالتحدث باسم الشعب الفلسطيني ، ومعالجة قضيته بما يرى . ثم طالب الملك عبد الله على اثر ذلك (١٥/١٠) بحل حكومة عموم فلسطين .